تفعيل حقوق المعاقين عقلياً فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان

إعداد

أ.د/ حياة عبد الرسول المجدى

أستاذ مناهج الطفل

تفعيل حقوق المعاقين عقلياً فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان

أ.د./ حياة عبد الرسول المجدى
أستاذ مناهج الطفل*

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف والوقوف على معوقات تفعيل الأطفال المعاقين عقلياً -القابلين للتعلم- من حقوقهم فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان، ووضع تصورلهذا التفعيل. وأوضحت الدراسة أن الجهود العديدة من قبل الدولة، أو مؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية، والمنظمات الدولية، لم تستطع للآن أن تحقق الأهداف التي سعت إليها، نظرا لثقافة المجتمع وفي سبيل ذلك توصلت الدراسة لبعض المقترحات التربوية لتفعيل تمكين الأطفال المعاقين عقلياً -القابلين للتعلم- من حقوقهم المجتمعية.وتوصلت الدراسة بالأستعانة بالمنهج الوصفى والدبيات والدراسات المشابهة فى لمجال الدراسة الحالية من التوصل لمجموعة من آليات التفعيل لحقوق المعاق فى ضوء المواثيق الدولية لحقوق الأنسان.

تفعيل حقوق المعاقين عقلياً فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان

أ.د./ حياةعبد الرسول المجدى
أستاذ مناهج الطفل*

مقدمة:

إن الرعاية والاهتمام بالطفل المعاق هي أحد معايير تحضر الأمم
ولذلك يجب أن ينظر العالم العربي إلى تعليم تلك الفئة على أنه خدمة واستثمار في ذات الوقت، فهو خدمة واجبة الأداء لكل فرد معاق، وهو استثمار في الموارد البشرية للدولة (انتصار يونس، ٢٠٠٣، ٤٥٤).

وبملاحظة الواقع المعاش نجد أن أساليب الرعاية الاجتماعية المتاحة لا تزال متواضعة في مجتمعاتنا العربية، ورغم المجهودات في هذا المجال؛ فلا تزال تسعى إلى عزلة المعاق عن مجتمعه، من خلال ، إهمال عمليات الدمج، وبرامج تفعيل التأهيل المجتمعي.

وفي ضوء ذلك، كان الاهتمام بمكانه الخدمات المقدمة في مجال صحة المعاقين، وما يجب أن تكون عليه الرؤية لتلك الفئات؛ إلا أن تلك الرؤية أظهرت تناقضات متعددة، فمنها ما يظهر الاهتمام والرعاية والتعاطف المشوب بالخوف والقلق، وأخرى معارضة للخدمات الحكومية المقدمة لتلك الفئة، وثالثة تنادى بحقوق تلك الفئة ودورهم في المجتمع (Charlie, 2000, 1).

وفى الأعوام الأخيرة شهد العالم تطوراً ملموساً في التعامل مع عدد غيرقليل من القضايا المهمة التي تسعى لتحسين سبل الحياة الإنسانية، وساهم ذلك في توجيه اهتمام الباحثين والمخططين لقضية الإعاقة، وذلك لأسباب ترتبط بحجم المشكلة، وتأثيراتها على برامج التنمية الوطنية، وبأن إهمالها سوف يشكل عبئا على برامج التنمية، ويمثل مجالاً لهدم الموارد المحلية المحدودة، وهنا يصبح للاستثمار في الإعاقة رافدا لدعم الاقتصاد، وتعزيز الديموقراطية، وتعميم العدالة الاجتماعية، وتأكيد الحقوق الإنسانية (عزيز داوود، ٢٠٠٦، ٣٦٣).

وبناء عليه أصبح الاهتمام بالمعاقين ضرورة تفرضها طبيعة التغيرات العالمية ، وخاصة في كيفية الاستفادة الكبري من إمكانات واستعدادات المعاقين، ودمجهم بسوق العمل، وجعلهم يشعرون بذواتهم وكيانهم، مع تمكينهم من بلوغ أكبر قدر من الاستغلال الذاتي. لذا جاءت هذه الدراسة للكشف على آليات تفعيل تمكين الأطفال المعاقين من حقوقهم المجتمعية الحياتية.

مشكلة الدراسة:

لا تخلو المجتمعات على إختلافها من وجود المعاقين على اختلاف أنواعهم؛ بل ، وهذا ما يجعل مشكلة الإعاقة تحظى باهتمام كبير، لإرتباطهارها بكفاءة الأفراد الذين يعتمد عليهم المجتمع في بنائه وتطويره. والاهتمام بالمعاقين واجب تحرص عليه الدولة، وتضعه بين أولوياتها، سعيا وراء تحرير المعاقين من عزلة التي تفرضها طبيعة الإعاقة، وإيمانا بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع.

ويعيش المعاق في مجتمع من الأفراد العاديين، الذى يجب أن يتقبلوه، ويقدموا له العون، ويدركوا أنه محتاج إلى مساعدة، كما أن له الحق في المشاركة الفعالة وفقا لاستعداداته وقدراته والتي يجب العمل على تنميتها، وله كل الحقوق الإنسانية والاجتماعية التي يجب على المجتمع كفالتها تمشيا مع مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص والمساواة بين الناس (مها تقى الدين، ٢٠٠٤، ٩٨) .

وإزدياد نسبة المعاقين عامة يفرض علينا تكثيف الاهتمام بفئة المعاقين نظرا لكثافة المشكلات التي تواجههم، كالشعور بعدم الثقة في الذات، والدونية، وصعوبة التكيف، والتوافق الاجتماعي، وعدم المشاركة، الأمر الذى يعمل على عزلهم وشعورهم بالاغتراب، وسوء التوافق مع الذات والمجتمع، وضعف القدرة في الاعتماد على النفس (المجلس العربي للطفولة والتنمية، ٢٠١٢، ٢٢).

وتتبلور مشكلة الدراسة فى أهمية فئة المعاقين عقلياً، ودور المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال المعاقين عقلياً، من خلال التأكيد على أهمية دراسة قضايا تفعيل هذه الفئات المهمشة، والذي يعد منظوراً لتحقيق تكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والتغلب على القضايا والمشكلات التى تواجههم؛ حيث إن حقوق الإنسان هي حقوق عامة، ودولية، ولا تتجزأ، ومتكاملة، وتنطبق بصورة كاملة على المعاقين، ولهذا كان الاهتمام بتمكين المعاقين عقليا للحصول على حقوقهم، وتجاوز الطرق التقليدية وتفعيل أنماط رعايتهم وتاهيلهم بواسطة منظمات المجتمع المدني ، لتمكنهم من حقوقهم، وتحويلهم إلى فئات منتجة تتمتع بالحق فى حياة عادلة كباقى افراد المجتمع.

ومما سبق ووصولا لحلول لمشكلة الدراسة الحالية يكون السؤال الرئيسى التالي:

"كيف يمكن تفعيل حقوق المعاقين عقلياً -القابلين للتعلم- فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان".

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى التوصل **الى كيفية تفعيل حقوق الأطفال المعاقين عقلياً -القابلين للتعلم - المجتمعية فى ضوء المواثيق العالمية لحقوق الإنسان**

أهمية الدراسة:

تتلخص أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

١. تعد قضية الأطفال المعاقين عقلياً من أهم القضايا الإنسانية بالألفية الثالثة؛ حيث إن لها أبعادا تربوية ووقائية وعلاجية تسعى هذه الدراسة لها.
٢. الاهتمام الدولي والبحث بقضايا حقوق الإنسان، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الاهتمام بالحقوق الإنسانية.

حدود الدراسة

وتتحدد بفئة المعاقين عقليا -القابلين للتعلم-

مصطلحات البحث:

١. **الأطفال المعاقين عقلياً -القابلين للتعلم-**: تعرف الباحثة الأطفال المعاقون عقلياً القابلون للتعلم بأنهم أولئك الأطفال الذين يتوقع منهم بعد تخرجهم من المراحل التعليمية الحصول على بعض المهارات الأكاديمية الأساسية كحد أعلى أو مهارات وظيفية محدودة للغاية.
٢. **التفعيل**:يقصد به فى هذه الدراسة إجرائياً ب مجموعة الوسائط التي بها يصبحالأطفال المعاقين عقليًا قادرين على السيطرة على ظروفهم المحيطة، فيصبحواا قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين بكفاءة تتيح لهم الحياة الناجحة بين باقى افراد مجتمعهم.

أولاً: الأطفال المعاقين عقلياً -القابلين للتعلم-:

لقد أصبح ينظر إلى المعاقين عقلياً على أنهم أفراداً يستحقون بذل المزيد من العناية والاهتمام بتربيتهم وتعليمهم ليتسنى امتلاكهم القدرة على التكيف مع مطالب الحياة، من خلال ما تسمح بها استعدادهم وإمكانياتهم قدراتهم (ماجدة عبيد، ٢٠٠٠، ٩١).

١-مفهوم الإعاقة العقلية Definition Of Mental Retardation:

التعريفات التربوية Educational Definitions:

تهتم الدراسة الحالية بالتعريف التربوي على النحو التالى:

يتخذ علماء التربية مدى القدرة على التعلم والتدريب محكاً للتعريف، ونجد أن بعض العلماء ومنهم "انجرام" استخدموا مصطلح بطيء التعلم عن الطفل الذي يكون في مستوى أقل من مستوى الضعف الذي يجب أن يكون فيه. هؤلاء الأطفال يكونوا حوالي (١٨-٢٠%) من أطفال المدارس، وهم الذين تقع نسبة ذكائهم بين (٧٦-٨٩) درجة، والفئة التي تقع ذكاؤها بين (٧٥-٦٩) درجة يطلق عليها الفئة البينية (بين العادي- والمعاق)، وهي تتمثل بالنسبة (١٦-١٨%) من مجموع الأطفال بطيئي التعلم من المعاقين عقلياً فقط دون سواها من الفئات الأخرى (سماح مرزوق، ٢٠١٠، ٢١٩-٢٢٠).

وتعتبر الإعاقة العقلية هي حالة نقص أو قصور في أداء الفرد، تظهر دون سن الثانية عشر، وتنتج بفعل أسباب وراثية أو بيئية أو كليهما معاً، ويتمثل هذا القصور في ضعف القدرة العقلية لدى الفرد؛ بحيث يبلغ متوسط ذكائه (٧٠) درجة فأقل، كما أنه يعاني من قصور في مهارات الاتصال اللغوي من جهة وسوء التوافق من جهة أخرى (علي جاب الله وآخرون، ٢٠٠٩، ٨٢).

ومن تعاريف الإعاقة العقلية التى تلقى قبولاً لدى علماء النفس تعريف "هيبر" Heber الذي تبنته الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية American Association On Mental Deficiency، أن الإعاقة العقلية تشير إلى مستوى الأداء الوظيفي العقلي الذي يقل عن المتوسط، والذي يظهر في مرحلة النمو مرتبطاً بخلل في واحدة أو أكثر من الوظائف التالية: النضج، التعلم، التكيف الاجتماعي (Heward, Orlansky, 1988, 603-606).

أما المعاقون عقلياً القابلون للتعلم فهم الذين يتوقع منهم بعد تخرجهم من المدرسة الحصول على بعض المهارات الأكاديمية الأساسية كحد أعلى أو مهارات وظيفية محدودة للغاية- مهارات روتينية موجهة، وإنما يقصد من تدريبهم اكتساب مهارات معينة تساعدهم على المحافظة على أنفسهم، والتكيف الاجتماعي في البيئة المباشرة كالبيئة المنزلية والبيئة المجتمعية (محمد الإمام، فؤاد الخوالدة، ٢٠١٠، ٤٣-٤٤).

٢- التصنيفات المختلفة للإعاقة العقلية: Mental Retardation Classification (Eldik, 2005, 8) (شاهين رسلان، ٢٠٠٩، ٦٧)

أ) **التصنيف الطبي Medical Classification:** وهو التصنيف القائم على أساس الأسباب ويشمل هذا التصنيف على فئتين: الإعاقة العقلية الأولية، والإعاقة العقلية الثانوية.

ب) **التصنيف التربوي Educational Classification:** ويهدف هذا التصنيف إلى وضع الأفراد المعاقين عقلياً إلى فئات تبعاً لقدراتهم على التعلم، وذلك من أجل تحديد البرنامج التربوي والخدمات اللازمة لهؤلاء الأفراد للوصول إلى أقصى مستوى يمكنه أن تصل إليه قدراتهم العقلية، ويستعان في ذلك على نسبة ذكاء الفرد في تحديد ما الذي يمكن أن يصل إليه المستوى الوظيفي العقلي له .

ويتجه رجال التربية إلى محاولة وضع تصنيف خاص بهم، وتعرضه الباحثة بإيجاز كما يلي:

أ) **بطيء التعلم Slow Learner:** تتراوح نسبة ذكاء هذه الفئة بين (٩٠-٨٠) درجة وهم قريبون جداً من العاديين (قحطان الظاهر، ٢٠٠٥، ٧١).

ب) **القابلون للتعلم Education Mentally Retarded:** تتراوح نسبة ذكائهم بين (٥٠-٧٠) درجة، ويمكن لأفراد هذه الفئة التعلم حتى مستوى الصف السادس الابتدائي، ويتراوح العمر العقلي لهم بي (٦-٩) سنوات، وقد أطلق على هذه الفئة القابلون للتعلم من قبل المختصين بالتربية الخاصة لما لهم من قدرة من الاستفادة من البرامج التعليمية العادية لكن تقدمهم يكون بطيئاً إذا ما قورنوا بالعاديين (عبد الحافظ سلامة، ٢٠١٠، ١٦). وهذه الفئة هى التى تهتم بها الدراسة الحالية .

ج) **القابلون للتدريب Trainable Mentally Retarded:** تتراوح نسبة ذكاء هذه الفئة ما بين (٣٠-٥٠) درجة وهم غير قادرون على التعلم، بل يمكنهم التدريب في مجالات تعلم مهارات الاعتماد على النفس والتكيف الاجتماعي والتعامل في محيط الأسرة والجيرة، وأهم ما يميز هذه الفئة أن الإعاقة تظهر عليهم في مراحل مبكرة جداً (من مرحلة الرضاعة) فتكون إعاقتهم مصحوبة بعدم القدرة على الكلام والمشي (سعيد العزة، ٢٠٠١، ٥٩).

د) **المعتمدون The Totally Dependent:** وهو حالات الإعاقة الجسمية والعقلية وأكثر مستوياتها تدهوراً، وتقل معدلات ذكائهم عن (٢٥) درجة، ويطلق عليهم اسم المعتوهين وهم عاجزون كلياً حتى عن العناية بأنفسهم أو حمايتها من الأخطار، لذا يعتمدون اعتماداً كلياً على غيرهم طول حياتهم لذا يطلق عليهم حالات العزل (تهاني عثمان، ٢٠٠٨، ١٣٦).

أ) رابعاً: الخصائص العامة للمعاقين عقلياً: (فيوليت فؤاد، ٢٠١٠، ٤٧).

ب) **الخصائص الانفعالية الاجتماعية:** يميل الطفل المعاق ذهنياً إلى الانسحاب والتردد في السلوك التكراري، والحركة الزائدة، وعدم قدرته على ضبط الانفعالات، وغالباً ما يميل نحو المشاركة مع الأصغر سناً في نشاطه، وقد يميل إلى العدوان وعدم تقدير الذات، كذلك العزلة والانطواء وتكرار الإجابة رغم تغير السؤال

ج) **الخصائص الجسمية والحركية:** الأطفال المعاقون أقل وزناً ويتأخرون في نموهم الحركي، والقدرة على المشي، ولديهم مشكلات في السمع والبصر والجهاز العصبي، وتظهر عليهم تشوهات العظام والأسنان، ويتسمون بعدم التوازن الحركي وصعوبة القبض على الأشياء ويتأخر التحكم في الإخراج

د) **الخصائص العقلية المعرفية:** يختلف المعاقين ذهنياً عن أقرانهم العاديين في النمو العقلي والقدرات العقلية، والفروق بين حالات التخلف المتوسط والعاديين كبيرة في مرحلة الطفولة وما بعدها، ويمكن التمييز بينهم، حيث نجد أن الأطفال المعاقين عقلياً نموهم بطيء جداً وقدراتهم العقلية ضعيفة وحصيلتهم اللغوية

ه) **الخصائص التعليمية والدراسية:** يتطور الأطفال المعاقون ذهنياً ببطء في النمو العقلي، ويتأخرون في اللغة مقارنة مع العمر بالنسبة للأسوياء، ولديهم ضعف في القدرات المعرفية وذلك مثل ضعف في مدة الذاكرة، ولا يستطيعون مسايرة أقرانهم العاديين من الناحية التعليمية لأن معدل نموهم العقلي لا يتناسب مع نمو الطفل العادي

ثانياً: حقوق الإنسان: (إلهام عبد الحميد، ٢٠٠٨، ١١٢).

مع ظهور قوانين حقوق الإنسان(١٩٤٨)، أصبحت هناك قيم ومفاهيم ومعان جديدة تستند إلى منطق المواطنة، وعدم التمييز والمساواة في كل التعاملات المجتمعية في نفس الدولة أو على الصعيد الدولي، فهناك حقوق للبشر أينما تواجدوا تنظمها تلك المواثيق، وتنص على التساوي مع كل البشر، وبغض النظر عن الدين، أو العرق، أو اللغة، أو الجنس، أو الأصل الاجتماعي... الخ

(أ) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

يقر الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة (١٥) (١٩٧٦) بحق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية، والتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته، وحماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه، واحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

كما يقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية السياسية في المادة (١٩) (١٩٧٦)، أن لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة، وحرية التعبير، والتماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب، أو مطبوع، أو في قالب فني، أو بأية وسيلة أخرى يختارها، ما دام يراعي حقوق الآخرين، أو سمعتهم، والأمن القومي، والنظام العام، والصحة العامة، والآداب العامة. كما تقر المادة (٢٧) أنه لا يجوز حرمان الأقليات من التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم.

ولاشك أن العهدين الدوليين السابقين قد كفلا التنوع في الفكر البشري عن طريق ضمان الحرية الأكاديمية، وحرية التعبير، وهذا ما يؤدي إلى الابتكار، وفك قيود الإبداع البشري، واعتبر ذلك حق من حقوق الإنسان تكفله له المواثيق الدولية، طالما لا يمس الأمن القومي، أو الآداب العامة، كما منح العهدين حرية التمتع بثقافتهم، وفي هذا سماح بالتنوع الثقافي الذي يعمل على إثراء الثقافات المتنوعة، وعدم طمسها بالتجاهل والقمع.

فلتحقيق تنمية حقيقية تشمل جوانب المجتمع المختلفة، يجب أن يشارك في الوصول إليها كل أفراد المجتمع، ولا تنفرد بها فئة دون غيرها من فئات المجتمع، ذلك أن إهمال أحد فئات المجتمع يفقد عملية التنمية جزءاً كبيراً من الطاقة الكامنة في المجتمع، كان من الممكن الاستفادة منها في زيادة مقدار القوة المحركة لهذه التنمية.

ويعد إعلان فينا عام (١٩٩٣) من أهم الإعلانات الدولية اهتماماً بحقوق الإنسان والتنوع الثقافي، حيث أنه أقر في المقام الأول أن هذه الحقوق تكمن في كرامة الإنسان المستمدة من كرامته وقيمه المتأصلة في الإنسان الفرد، وأن طبيعة عالمية هذه الحقوق ليس محلاً للشك، علاوة على ذلك فإن الفقرة الخامسة خصصت كلية لهذه المسألة، حيث تقرر أن: كل حقوق الإنسان لا تتجزأ، وعلى المجتمع الدولي أن يتعامل معها بطريقة عادلة ومتساوية، مع وضع الخصائص الوطنية والإقليمية والخلفيات الثقافية والتاريخية والدينية في الاعتبار، فمن واجب الدول بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية أن تعزز وتحمي كل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٩٩٣). وهذه البنود تقرر بشكل قاطع ونهائي أن كرامة الإنسان هي الأساس المشترك لكل حقوق الإنسان، وهي حقوق ذات طابع عالمي مع الاعتراف بالخصائص القومية والتراث الديني والثقافي والتاريخي لمختلف الشعوب.

(ب) مفهوم حقوق المعاقين:

ويعرف حقوق المعاقين لغويًا: الشيء الذى له أساس منطقي أو أدبى أو تعنى حيازة شيء يحميه القانون (ابن منظور، ٢٠٠٠، ١٤٢). وتعرف حقوق المعاقين قانونيًا: بأن الحق هو ادعاء مؤسس أو معترف به شرعيًا يدعى من قبل ذات شرعية مثل الدولة أو شخصية قانونية أو جمعية أهلية (جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩). كما يعرف حقوق الطفل المعاق بأنه فئة عمرية لها خصائصها واحتياجاتها، وهذا الطفل له الحق في أن ينمو في بيئة تحميه؛ فالحماية الناجحة تزيد فرص الأطفال على النمو والتنشئة أصحاء جسديًا وعقليًا، واثقين من أنفسهم، محترمين ذاتهم، وتقلل احتمالات قيامهم بالإساءة للآخرين، أو لأنفسهم .

ويقصد بحقوق المعاقين عقليًا في الدراسة الراهنة: هي تلك الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية والقوانين المحلية، وهى: الحقوق الإنمائية، الحقوق التعليمية، الحق في الرعاية الاجتماعية، الحق في الرعاية الصحية، الحق في المشاركة الإيجابية.

وقد حدد مشروع الاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعاقين وكرامتهم، وعلى الدول الأطراف أن تعترف بحق المعاقين في العمل، بما في ذلك فرصة كسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه طوعًا، بهدف تعزيز تكافؤ فرص المعاقين، والمساواة في معاملتهم، وتمكينهم من الحصول على هذه الحقوق (جمهورية مصر العربية، ١٩٩١).

(ج) حقوق المعاقين عقليًا من منظور المواثيق والتشريعات الدولية:

للمعاقين عقليًا كافة الحقوق مثل بقية المواطنين العاديين؛ حيث يتمتع المعاقين عقليًا بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاستفادة من خدماتها، ولهم الحق في التعليم والرعاية الصحية والنفسية، والحق في العمل والاستفادة من الخدمات الوظيفية حسب قدراتهم، وفي الرعاية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، والخدمات المادية التي توفر لهم مستوى معيشي ملائم وحياة كريمة، كما أن للمعاق عقليًا الحق في حياة أسرية مجتمعية كريمة، لا تعرضهم لأى نوع من التمييز؛ بل تشعرهم بالمساواة بين أقرانهم العاديين (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧).

وبناء على معطيات التقييم العالمي لمشكلة الإعاقة ينادى المجتمع الدولي ممثلا بهيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة إلى ضرورة العمل على مواجهة هذه المشكلة المتنامية، وعليه فقد أعلنت الفترة من (١٩٨٣-١٩٩٢) العقد الأول للأشخاص المعوقين؛ حيث تبنى المجتمع الدولي "برنامج العمل العالمي" المتعلق بالأشخاص المعوقين كوثيقة موجهة للنشاطات الدولية والحكومية، وذلك لتحقيق مجموعة من المبادئ الهادفة إلى تحسين واقع الإعاقة فيها من خلال: (عزيز داوود، ٢٠٠٦، ٣٨)

- دمج خدمات الأشخاص المعوقين في التخطيط الوطني لبرنامج التنمية.
- تمكين الأشخاص المعوقين من المشاركة الفعالة في عملية اتخاذ القرار الخاص بواقعهم وخدماتهم.

- الحد من حدوث الإعاقة من خلال برامج الوقاية والاكتشاف المبكر للاعتلال.
- استحداث وتطوير خدمات ومجالات التأهيل للأشخاص المعوقين.
- تعزيز فرص التكافؤ والمساواة للأشخاص المعوقين في حياة المجتمع.
- تشجيع ودعم إنشاء منظمات الأشخاص المعوقين.
- تحسين الوعى العام وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة وتيسير برامج تأهيل المعوقين.

وإسهامات المجتمع في تنظيم وتمكين الفئات المهمشة، ومن بينها المعاقين عقليًا لمساعدتهم على إشباع حاجاتهم الإنسانية، مثل: الشعور بالأمن، والتقدير، والقبول، والانتماء، وتكوين العلاقات الإنسانية، وتعزيز القدرات، وتنمية المعارف، وإكسابهم المهارات الحياتية، من خلال التدريب الفعال والمستمر، والسعي إلى دمجهم في الحياة الاجتماعية لتحسين جودة الحياة لديهم، ومنها: (جمهورية مصر العربية، ١٩٩١)، (الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، ٢٧)، (الأمم المتحدة، ٢٠٠٧)، (World Health Organization, & The World Bank, 2011)

- إحداث تغييرات إيجابية في شخصيات المعاقين عقليًا عن طريق إشباع الحاجات الأساسية.
- تحسين نوعية معارفهم عن الإعاقة ومشكلاتهم والتشريعات التي تيسر لهم الحصول على حقوقهم.
- دعم وتنمية التفاعل الإيجابي بما يحقق قدرتهم على الحصول على حقوقهم المنشودة.
- مساعدتهم على تكوين شبكة العلاقات الاجتماعية مع زملائهم داخل المنظمات وخارجها.
- تنمية السلوك الاستقلالي لديهم وتدريبهم على الاعتماد على أنفسهم.
- العمل على استفادتهم من برامج التأهيل والتمكين بالمنظمات المعنية برعايتهم.

(د) آليات تعزيز حقوق المعاقين:

لاستفادة المعاقين عقلياً بشكل فعال من البرامج العامة للتوجيه التقني والمهني ينبغي العمل على: (مدحت أبو النصر، ٢٠٠٤، ١٣٢)، (World Health Organization, & The World Bank, 2011)

- إعادة التأهيل المهني والوظيفي للمعاقين للاحتفاظ بالوظيفة.
- إكساب المعاقين المهارات والخبرات في آليات سوق العمل المفتوحة.
- التشجيع على توظيف المعاقين من خلال برامج العمل الإيجابي والحوافز.
- تعزيز فرص العمل وتفعيل الأداء الوظيفي للمعاقين في سوق العمل المفتوحة.
- تمكين المعاقين عقليًا من ممارسة حقوقهم العمالية والنقابية.
- تمكين المعاقين من الاستفادة بشكل فعال من البرامج العامة للتوجيه التقني والمهني.
- تهيئة مناخ العمل المناسب للمعاقين وتوفير وسائل الراحة.
- حماية المعاقين من خلال التشريعات في مجالات العمل والاستمرار فيه.
- العمل على تكافؤ فرص عمل المعاقين في القطاع الخاص.
- مكافحة القوالب الفكرية المتعلقة بالمعاقين، واالاعتراف بمهاراتهم وكفاءاتهم وقدراتم وإسهاماتهم في سوق العمل.

(ه) أهمية تعزيز الحقوق المجتمعية للمعاقين عقلياً: (إبراهيم القريوتي، ناصر عثمان، ٢٠١٤، ٢٣٠).

لا شك أن الإعاقة توهن من قدر صاحبها، وتجعله في أمس الحاجة إلى عون خارجي واع، مرتكز على أسس علمية وتكنولوجية تعيده إلى المستوى الطبيعي أو ما

يقرب منه، وبقدر ما تعتبر الإعاقة قضية اجتماعية وليست حالة فردية، نكون مجبرين على عدم الاستسلام، والعمل بقدر المستطاع حتى يتحسسوا وجودهم وفاعليتهم، ويستعيدوا الحق في حياة كريمة منتجة ومن ثم الاندماج في المجتمع. والواقع أن الطفل تتأثر شخصيته وتتحدد إلى حد بعيد بالمحيطين وبكافة التفاعلات السلبية والموجبة التي توجه إليه (عبد الله الفوزان، ٢٠٠٨، ١١٢).

وقد طرحت الأدبيات الحديثة عديد من المدلولات حول الحقوق المجتمعية للمعاقين عقلياً، خاصة في ظل العالم الجديد الذى يعيش عصر العولمة، والحركة، والتنوع، الذى تعطى فرصة كبيرة لعدم المساواة، وافتقار فئات كثيرة، والتي من بينهم المعاقين، لعديد من الحقوق، ومنها ما ربط بين هذا المفهوم وضرورة توفير واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين بكافة فئاتهم، مع أولوية التخطيط لمقابلة حاجات الفئات الضعيفة، والأكثر حرمانا، وارتباط هذه الحقوق بالمسئوليات والواجبات للمواطن في المجتمع، ومسئولية الدولة تجاههم. ويرتبط هذا المصطلح أيضا بالعدالة الاجتماعية في توزيع خدمات الرعاية، وترسيخ الثقة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني، ويضاف لذلك تنمية القدرات والمهارات الإنسانية للمشاركة في حياة المجتمع في إطار التزام أخلاقي وتشريعي يحمى الحقوق ويحدد الواجبات والمسئوليات .

إن الحقوق المجتمعية هي درجة من درجات الرعاية التي تتم بواسطة أشخاص بمفردهم أو جماعات من الناس، وتحدث داخل تنظيمات مختلفة وفق نمط الرعاية المقدمة، وهذا لا يتم إلا من خلال أجندة مجهزة بواسطة العاملين في هذه التنظيمات، والتي تهتم بالمستويات المختلفة لنوعية الحياة داخل المجتمع، فتنمية الحقوق المجتمعية تعني المؤشرات الكمية والكيفية بمدلولاتها للأوضاع والظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتفاعل بين هذه الظروف ودرجة إشباعها لتوقعاتهم وأهدافهم في الحياة. وتتكون نوعية الحياة من مكونات عديدة منها ما يرجع إلى المشاعر الذاتية الفردية، ورضا الناس، وقدراتهم على المشاركة والتأثير في القرارات المؤثرة على نوعية حياتهم، وما يرجع للمجتمع والبيئة والظروف المختلفة بأهدافها الكمية. ومن المداخل الأساسية لنوعية الحياة تتحدد هذه المداخل في : (محمد محمد، ٢٠١٢، ١٩٠)

- **آلية الحاجات الأساسية:** ويركز على تحديد مستويات الحاجات الأساسية، ويهتم بالخدمات التي تقابل هذه الحاجات للإنسان في المجتمع، والأهداف والغايات التي تحقق الوظيفة الإنسانية للإنسان في المجتمع.
- **آلية التنمية البشرية:** يعتبر البشر الثروة الحقيقية للأمة، وأهداف التنمية، وتحسين العلاقات، وبناء وتوجيه المصادر والموارد الاقتصادية، وتنمية رأس المال الاجتماعي في المجتمع، وتحسين الظروف البيئية والصحية، ومستوى التعليم، والحقوق الإنسانية، للاعتماد على الذات.
- **آلية القدرة:** ويركز المدخل على الرعاية المقدمة، ومساهمتها في تنمية الأفراد، ويهتم المدخل كذلك بتقويم التغير الاجتماعي في المجتمع لتحديد القدرات، وأن الأفراد في حاجة إلى صحة وظروف صحية جيدة، والتي تؤثر بدورها على قدراتهم، وتبرز هنا أهمية مؤشر سنوات العمر كمؤشر للسلامة الصحية ونوعية الحياة الصحية.

وفي إطار الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، إن المجتمع ملزم بقبول الفروق الفردية بين أفراده، وليس العمل على تعديلها بشكل قسري؛ بل توفير ما يلزم من التسهيلات لاستيعاب تلك الفروق في البنى العادية لبرامج المجتمع، وليس باستثنائها أو إهمالها

إن الرؤية المستقبلية لذوى الاحتياجات الخاصة، ولمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، تعتمد على ما ترغب أن يحققه الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة من أهداف، وما يكتسبوه من مهارات، وما يمارسوه من أنشطة، ما نتطلع إليه نحن في المستقبل (إبراهيم القريوتي، ناصر عثمان، ٢٠١٤، ٢٣٠).

: (أبو النجا العمري، Accessثالثاً: التفعيل
(Robert, 2008, 8) ٢٠٠٧، ٧)،

تعتبر التنمية المستدامة وسيلة يمكن من خلالها تحقيق وضمان استمرارية الحصول على الموارد، والانتفاع بعائد التنمية، وتتضمن العملية التنموية مشاركة المستهدفين في العملية التنموية ذاتها، وعدم التوقف عند مرحلة الانتفاع السلبى من المشروعات، وبالتالي تهدف استراتيجيات التمكين إلى رفع قدرات المستهدفين من العملية التنموية ومساعدتهم على التعرف على مشكلاتهم والتغلب عليه.ا

وتعددت المفاهيم التي تناولت التفعيل أو (التمكين) فهى عملية، ومن ناحية ثانية على أنها استراتيجية، ومن ناحية أخرى إنها أداة أو أسلوب لتنظيم المجتمع، كما تعددت المجالات التي يستخدم فيها هذا المفهوم فلقد تم استخدامه لتمكين الفئات المهمشة.

ويعرف التفعيل من المنظور المجتمعي بأنه: عملية تهدف إلى مساعدة الفئات الفقيرة للفهم والسيطرة على مقدراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحديات الأخرى في حياتهم. ويشار إليه بأنه ممارسة ثقافية تشجع الأفراد على تحمل المسئولية الشخصية من خلال تفويض المسئولية في اتخاذ القرارات إلى المستويات الأدنى كلما أمكن ذلك (أبو النجا العمري، ٢٠٠٧، ٧).

وهو عملية مساعدة الأفراد والجماعات المجتمعية التي ليس لها مقدرة على المشاركة في صناعة القرارات الرسمية أو غير الرسمية وذلك من خلال تدعيم القدرات التي لديهم بالفعل، أو التي يمكن إيجادها للحصول على الفرص المتاحة لهم، وذلك بعد أن يكونوا على وعى باهتمامهم وإدراك وفهم أنفسهم . (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٥، ٦٠).

وهو عملية منظمة تركز على بناء الطاقات البشرية التي تستطيع مواجهة التغيرات الحادثة في البيئة المحيطة، وذلك يتم من خلال التغير في الهيكل التنظيمي، وتزويد العاملين بالمعلومات والمعارف، ومنح الثقة والحرية، وتوفير الموارد اللازمة، والتشجيع على الإبداع ومكافأته .

وما يساهم في توضيح أهمية التفعيل (التمكين)إنه يعطى الفرد مزيدًا من المسئولية المناسبة بما هو مسئول عنه، أي إعطاء الإنسان الأقرب إلى المشكلة مسئولية

كاملة وحرية للتعرف في المشكلة لأنه أو أنه أقرب الناس للمشكلة وأكثرهم احتكاكًا وتأثيرًا بمشكلته.

ويعرف التفعيل في مجال المعاقين بأنه: القدرة على إكساب المعاقين مختلف المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى حد يؤهل لهم إمكانياتهم، إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين.

كما يعرف في مجال المعاقين عقليًا بأنه: تعزيز قدرات المعاق عقليًا في ظل الظروف الفكرية الجديدة التي يواجهها، كذلك تقديم صورة من أشكال المساعدة والمساندة للمعاق ماديًا ومعنويًا لتعزيز قدرته في اتخاذ القرارات التي تتعلق بحياته، وتمكينه من التأثير في الآخرين والبيئة المحيطة.

وفي ضوء ذلك يمكن تعريف التفعيل في الدراسة الحالية بأنه مجموعة الطرق أو الوسائل التي من خلالها يستطيع الأطفال المعاقين عقليًا من أن يكونوا قادرين على التحكم في أحوالهم وظروفهم المحيطة، وتحقيق أهدافهم الخاصة؛ حيث يكونوا قادرين على مساعدة أنفسهم والآخرين بدرجة عالية من الجودة والكفاءة لأحوالهم المعيشية.

رابعاً: مؤشرات برامج تفعيل(تمكين) المعاقين عقليًا:

يمكن تحديد بعض المؤشرات المتعلقة ببرامج تفعيل(تمكين) المعاقين عقليًا في الآتي: (محمد عبد الواحد، ٢٠١٠، ٧٣٨)

أ) البرامج المهنية للمعاقين عقليا بالمنظمات غير الحكومية:

١. إتاحة الفرصة للحصول على الموارد الاقتصادية وتوفير التمويل المناسب لطبيعة العمل
٢. تأهيل وتدريب المعاق عقليا على مهنة تتناسب مع إعاقته.
٣. تقديم كافة الأدوات اللازمة لممارسة المهنة التي تناسبه.

ب) البرامج ا الاجتماعية للمعاقين عقليا بالمنظمات غير الحكومية:

١. تعديل أو تخفيف كافة المشاعر والاتجاهات السلبية لدى المعاق عقليا.
٢. مساعدة المعاق عقليا على الاندماج في المجتمع والمشاركة في كافة المناسبات المجتمعية.
٣. العمل على مساعدة المعاق عقليا وأسرته على التكيف مع المجتمع.

ج) البرامج الاقتصادية للمعاقين عقليا بالمنظمات غير الحكومية: وتتلخص في:

١. تحسين وتفعيل المهارات والقدرات والمعارف التي تؤهله لسوق العمل. وتعزز قدراته للحصول على المساعدات المالية والفنية.
٢. زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة الدخل للمعاق عقليًا.
٣. المساواة في فرص العمل والأجور الرواتب.

خامساً: معايير تمكين المعاقين عقليًا من منظور طريقة تنظيم المجتمع بالمنظمات غير الحكومية:

يمكن تحديد أهم معايير تمكين المعاقين عقليًا من منظور طريقة تنظيم المجتمع بالمنظمات غير الحكومية في الآتي: (محمد محمد، ٢٠١٢، ١٢٥)

- إشراك المعاقين بأقصى درجة ممكنة في تحديد المشكلات وحلها بالرغم من كونه غير مسئول غالبًا عن حدوث هذه المشكلات.
- إقامة شراكة وتشبيك بين المنظمات التي تهتم أو تعمل بتمكين الفئات المهمشة ولاسيما المعاقين عقليًا.
- الإلمام الجيد والرؤية الكاملة للمنظم الاجتماعي والمنظمة بالاتجاهات والقيم والمسئوليات والقوى والسلطات وعلاقة كل منهم بدعم برامج تمكين المعاقين عقليًا.
- امتلاك المنظم الاجتماعي الخبرات اللازمة لدعم برامج تأهيل وتمكين المعاقين عقليًا.
- تنمية القدرات المؤسسية والبشرية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تأهيل وتمكين المعاقين عقليًا.
- وجود طرق فعالة من الممارسة تتضمن مجموعة من الأساليب المهنية والاستراتيجيات الفعالة لتحسين أداء الخدمات التأهيلية وبرامج التمكين للمعاقين عقليًا.

سادساً: صعوبات تفعيل حقوق الأطفال المعاقين عقلياً :

(حسن الشيخ، عبد الناصف شومان، ٢٠٠٠، ٢٠١).

تضافرت جهود العلماء والمفكرين في سبيل توفير برامج التأهيل التي تساعد الفرد المعوق على استرداد أقصى ما يمكن من إمكانياته في الحياة، وذلك عن طريق تنمية ما تبقى لديه من قدرات وأصبحت النظرة الحديثة لمشكلة العجز والإعاقة تعتبر أن المجتمع هو العامل (المعيق) أساسا وليس الفرد نفسه، وأصبح الأمر يرتبط بشكل أساسي بالأنشطة والبرامج التي يتبناها تنظيمات المجتمع ومؤسساته (ماجدة عبيد، ٢٠٠٠، ٦٤).

وفي ضوء ذلك أوصت عديد من الدراسات مثل دراسة كل من: (مصطفى عبد السميع، جيهان محمد، ٢٠٠٦)، (لمياء فاضل، ٢٠٠٧)، بضرورة الاهتمام بتعليم هؤلاء الأطفال، والعمل على توفير فرص عمل مناسبة، وإثبات حقهم في الحصول على فرص عمل بعد إعدادهم الإعداد الجيد، وتجاوز الطرق التقليدية في تأهيل الأطفال داخل المؤسسات المغلقة وذلك باستنهاض واستنفار همم المجتمع بتقديم الرعاية والتأهيل المرتكز على إمكانات المجتمع المتاحة وذلك من خلال فلسفة واضحة تهتم بإدماج المعاقين في مؤسسات المجتمع، وإتاحة الفرصة المتساوية في التعليم، والصحة، وغيرها، أسوة بأقرانهم الأخرين؛ حيث أثبتت الدراسات أنه أمكن للمعاقين عقليًا اكتساب مهارات متعددة منها مهارة الإعداد للعمل في حدود ما تسمح به قدراتهم واستعداداتهم وميولهم، وإمكانية تعليم مهارات خاصة بالإعداد للعمل للمعاقين عقليًا مع وجود ضوابط لعملية التعليم.

و هناك عديد من المعوقات التي تحول دون تمكين المعاقين عقليًا من حقوقهم المجتمعية، فقد بينت عديد من الدراسات والبحوث هذه المعوقات أو الصعوبات سواء من

الناحية التشريعية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو في مؤسسات الرعاية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني؛ حيث أشارت دراسة كل من: حسام الأستموني (٢٠٠٠)، ليلى عبد الجواد (٢٠٠٢)، بدر الدين عبده (٢٠٠٥)، على ضرورة إعداد برامج تتمشى مع قدرات المعاقين عقلياً، وإمكانياتهم، وتعمل على تنمية المستوى المهارى وخاصة في الحياة السياسية والاتصال ببعض أفراد المجتمع بحيث يكون الاستثمار في القدرات استثماراً أمثل، ومواجهة مشكلة الاعتماد على الغير.

وبينت دراسة كل من: علي دندراوي (٢٠٠٥)، منى الحرون (٢٠٠٦)، على أن من بين المعوقات المؤسسية التي تواجه تلك التنظيمات غياب خطة العمل بالمؤسسة وعدم توفر التخصصات المهنية، وأنه لا توجه سياسة عامة شاملة متكاملة لمواجهة مشكلة الإعاقة في مصر لعدد من الأطفال المعوقين في مرحلة رياض الأطفال، وإنشاء الفصول والمدارس التي تتلاءم مع هذا العدد، وإعداد المعلمات من رياض الأطفال من ذوى الاحتياجات بالصورة التي تتناسب والإعاقات المختلفة، كما لا يوجد مثيلاتها في الدول المتقدمة ومنها الخبرة الأمريكية أو الأردنية.

وأكدت دراسة فاطمة الكبيسي (٢٠٠٦) إلى عدم نجاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية العاملة في مجال رعاية الأطفال المعاقين، وأكدت على ضرورة تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في رعاية وحماية حقوق الطفل بصفة عامة، والطفل المعاق بصفة خاصة، ومنها الحقوق الاجتماعية والقانونية والصحية والتعليمية والاقتصادية.

وأشارت دراسة هند الحسينى (٢٠٠٧) إلى أن هناك قصور في التقييمات الموجودة حاليا بمراكز ومؤسسات التربية الخاصة؛ مما تؤدى إلى قصور في البرامج التربوية والتعليمية. كما أن هناك مشكلات في الدمج؛ حيث بينت دراسة انتصار على (٢٠٠٨) إلى أن الاتجاه نحو الدمج لا يزال يلاقى عديد من المشكلات والمعوقات منها عدم وضوح أهداف التربية الخاصة، والقصور في الخدمات التربوية والتعليمية المقترحة لهم، وقلة استخدام الوسائل التعليمية بينهم وبين الأطفال العاديين في التعليم الأساسي، إلى جانب عدم إلمام معلم التربية الخاصة بطريقة تعليمهم وأساليبه مع قلة برامج التدريب.

إجراءات البحث:

أجريت الدراسة الميدانية على الخبراء من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في التربية وعلم النفس والتربية الخاصة، كذا المدراء والعاملين بمؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية العاملين في مجال الإعاقة العقلية للطفل. وتهدف الدراسة الميدانية إلى استطلاع رأي الخبراء حول تمكين الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم من حقوقهم المجتمعية، وذلك من خلال التعرف على:

١. معوقات تفعيل تمكين الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم من حقوقهم المجتمعية.
٢. آليات تفعيل الحقوق المجتمعيةللأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم

منهج البحث:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة، أو تحديد المشكلة، ولا يقتصر هذا المنهج على وصف الظاهرة فقط، وإنما يتعداه إلى التفسير والتحليل للوصول إلى حقائق عن الظروف القائمة من أجل تطويرها وتحسينها (صالح العساف، ٢٠١٠، ٢٦١).

عينة الدراسة:

اختيرت عينة البحث الحالي من الخبراء من الجامعيين المتخصصين في التربية وعلم النفس والتربية الخاصة برياض الأطفال وكلية التربية وتمت الإستعانة بالهيئة العامة لشئون المعاقين والمجلس الأعلي للمعاقين ، بالإضافة للمدراء والعاملين بمؤسسات المجتمع المدني العاملين في مجال الإعاقة العقلية للطفل .

حيث تم الإستعانة بـ(١٧) خبير من أساتذة الجامعة، و(١٧) مدير وعامل بمؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية العاملين في مجال الإعاقة العقلية للطفل

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة بطاقة استطلاع رأى تهدف لمعرفة رأي الخبراء حول تفعيل حقوق الأطفال المعاقين عقلياً -القابلين للتعلم - من حقوقهم المجتمعية (إعداد الباحثة). في ضوء الإطار النظري ونتائج البحوث والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

ويتلخص الهدف من إعداد بطاقة استطلاع الرأي التعرف على تمكين الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم من حقوقهم المجتمعية، وذلك في محورين رئيسيين هما: المحور الأول: معوقات تفعيل تمكين الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم من حقوقهم المجتمعية، والذي يتكون من (٢١) عبارة، والمحور الثاني: آليات تفعيل تمكين الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم من حقوقهم المجتمعية، ويتألف من (٢٠) عبارة. وقد قامت الباحثة للتأكد من صلاحية بطاقة استطلاع الرأي بعرضها على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في التربية، وعلم النفس، والتربية الخاصة، وتبين متوسط درجة موافقة المحكمين على بنود الاستبانة بلغ (٨٥%).

جدول (١)

معاملات نسب إتفاق المحكمين على صلاحية بطاقة إتطلاع الرأى

أسم المحور	عددالعبارات	نسب الأتفاق
المحور الأول:المعوقات	٢١	%٨٣

المحور الثانى:الآليات	**٢٠**	**%٨٧**
	المتوسط	**%٨٥**

كما قامت الباحثة بالتحقق من الاتساق الداخلي لمحاور بطاقة استطلاع الرأي من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ التى يوضحها الجدول التالى:

جدول (٢)

حساب معامل ثبات بطاقة استطلاع الرأي بحساب معامل ألفا كرونباخ

محاور البطاقة	عدد العبارات	معامل الثبات
المحور الأول:المعوقات	**٢١**	**٠.٧٧٣**
المحور الثانى:الآليات	**٢٠**	**٠.٧٩٤**
	المتوسط	**٠.٧٨٣**

حيث تبين ارتباط جميع عبارات محاور بطاقة استطلاع الرأي بالدرجة الكلية للمحور الأول؛ حيث بلغت (٠.٧٧٣)، والدرجة الكلية للمحورالثانى، وإجمالي بطاقة استطلاع الرأي كانت (٠.٧٩٤)، بمتوسط (**0.783**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠١).

وهم جميعاً قيم مرتفعة؛ مما يدل على ثبات بطاقة استطلاع الرأي بوجه عام.

ولتسهيل تفسير النتائج استخدمت الباحثة الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة على بدائل بطاقة استطلاع الرأي؛ حيث تم إعطاء وزنًا متدرجًا ثلاثياً هي: (موافق، محايد، معارض)؛ حيث تمنح الاستجابة "موافق" (ثلاث درجات)، والاستجابة "محايد" (درجتان)، والاستجابة "معارض" (درجة واحدة) على الترتيب، وتتراوح الدرجة الكلية للاستبانة (٤١-١٢٣).

نتائج بطاقة استطلاع الرأي

يتضح من نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة للخبراء من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في التربية وعلم النفس والتربية الخاصة برياض الأطفال وكلية التربية ، على عبارات المحور الأول: معوقات تفعيل تمكين الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم

من حقوقهم المجتمعية جاءت جميعها بدرجة موافق، وبمتوسط (**2.31**-٣.٠٠) وانحراف معياري قدره (**٠.17**-٠.٥٧). والذى تتضح من جدول(٣):

جدول (٣)

نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول

مسلسل	العبارة	المتوسط	الأنحراف المعيارى	درجة التوفر
١-	ضعف البرامج التي تتمشى مع قدرات المعاقين عقلياً، وإمكاناتهم	.3.00	٠.00	كبيرة
٢-	ضعف مشاركة في الحياة الاجتماعية	2.97	٠.17	كبيرة
٣-	عدم وجود سياسة عامة شاملة متكاملة توجه مؤسسات المجتمع المدني	2.86	0.35	كبيرة
٤-	قلة البرامج المعدة للأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم	2.93	0.26	كبيرة
٥-	لا تعمل المؤسسات لاحترام حقوق الإنسان بميثاق الأمم	2.94	0.26	كبيرة
٦-	عدم توفر التمويل اللازم لإعداد البرامج	3.00	0.00	كبيرة
٧-	عدم الأهتمام بحقهم للمشاركة بحرية في الحياة.	2.55	0.57	كبيرة
٨-	ينحصر تفاعل الأطفال في تلقي التعليم فقط.	2.97	0.27	كبيرة
٩-	عدم السعي المؤسسات لتعزيز احترام البيئة لهم الطبيعية.	2.52	0.57	كبيرة
١٠	قلة البرامج المعدة لهم لتعلم الا تصال بالمجتمع.	2.69	0.47	كبيرة
١١-	عدم الأهتمام بتدريب القوى العاملة لتنمية مهارات الأطفال.	2.48	0.51	كبيرة
١٢-	عدم تعزيز حقهم في المشاركة الكاملة في الحياة	2.90	0.31	كبيرة
١٣-	عدم توفرالحماية أداء أي عمل خطيرا أو يمثل إعاقة لتعلمهم ا	2.86	0.35	كبيرة
١٤-	عدم الأهتمام بتنمية شخصية الأطفال	2.79	٠.41	كبيرة

١٥-	عدم الأهتمام بقياس ميولهم لتوجيههملما يناسب قدراتهم.	2.72	0.46	كبيرة
١٦-	إهمال المجتمع المدني لحمايتهم من الاستغلال الاقتصادي.	2.66	0.48	كبيرة
١٧-	عدم الأهتمام لإعدادهم لتحمل المسؤولية في مجتمع حر.	2.59	0.50	كبيرة
١٨-	عدم وجود خطة عمل خاصة بهم بمؤسسات المجتمع المدني	2.31	0.60	كبيرة
١٩-	قلة البرامج المعدة لهم لنمية مستواهم المهارى.	2.38	0.49	كبيرة
٢٠-	عدم الأهتمام بتنمية مواهب الأطفال وقدراتهم العقلية.	2.93	0.26	كبيرة
٢١-	عدم توفر تخصصات مهنية لهم للتعلم بمؤسسات المجتمع	3.00	0.00	كبيرة
	المتوسط	(٢.٩٣)	(٠.٨٩)	كبيرة

ا وكانت نتائج استجابات أفراد عينة البحث للخبراء من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في التربية وعلم النفس والتربية الخاصة على عبارات المحور الثاني: آليات تفعيل الحقوق المجتمعية للأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم ، جاءت جميعها بدرجة موافق ،وبمتوسط (٢.٣١-٣.) وانحراف معياري قدره (٠.٤٩-٠.٠٠). وتتضح من الجدول التالي:

جدول (٤)

نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني

مسلسل	العبارة	المتوسط	الأنحراف المعيارى	درجة التوفر
١-	اكتساب أساليب وطرق واستراتيجيات والتعرف على كيفية تطبيقها	3.00	0.00	كبيرة
٢-	التعرف على التحديات والصعوبات التي تواجه الطفل المعاق عقلياً	3.00	0.00	كبيرة
٣-	التعرف على تجارب محلية وتبادل الخبرات	2.41	0.50	كبيرة
٤-	تقييم الخبرات السابقة (سلبية/إيجابية).	2.59	0.50	كبيرة
٥-	التوعية والدفاع على أن حق الطفل المعاق هو جزء لا يتجزأ من حقوق	2.62	0.49	كبيرة

	المجتمع.			
٦-	ربط برامج مؤسسات المجتمع المدني بالمناصرة على أرض الواقع.	2.86	0.35	كبيرة
٧-	الاستفادة من كافة الوسائل المتاحة لتأييد ودعم قضايا المعاقين.	3.00	0.00	كبيرة
	السعى ليمارس الطفل المعاق كافة حقوقه ممّا يمكنه الطفل لعيشة كريمة في المجتمع.	3.00	0.00	كبيرة
٨-	العمل على حماية الأطفال المعاقين من سوء المعاملة وتعرضهم للتعذيب البدني والنفسي.	2.83	0.38	كبيرة
٩-	التحاق الطفل المعوّق في التعليم بمنحه فرصة في التأهيل والحد من الإعاقة.	3.00	0.00	كبيرة
١٠-	السعي لتغيير التشريعات والقوانين بما يتوافق واتفاقية حقوق الطفل المعاق الدولية.	2.38	0.49	كبيرة
١١-	استفادة الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم بشكل فعال من البرامج العامة للتوجيه التقني والمهني.	2.97	0.19	كبيرة
١٢-	توحيد الجهود والآليات بين القطاعين الحكومي والأهلي والتنسيق بينهما.	2.31	0.47	كبيرة
١٣-	توحيد الجهود والآليات بين القطاعين الحكومي والأهلي والتنسيق بينهما.	2.97	0.19	كبيرة
١٤-	لفت انتباه المجتمع بشكليه، الحكومي وغير الحكومي، لقضايا الأطفال المعاقين	2.97	0.19	كبيرة
١٥-	الاستفادة من كافة الإمكانيات لمناصرة قضايا معينة لتحقيق أهداف معينة.	2.93	0.26	كبيرة
١٦-	اتخاذ الإجراءات والتدابير	2.90	0.31	كبيرة

	للتحقق من معاناة المعاقين الذين يعيشون في ظروف صعبة، و المعرضين لسوء المعاملة			
١٧-	**دعم المجتمع المحلي ل تخطيط وتنفيذ مشاريع مناداة بحقوق الطفل المعاق**	**2.83**	**0.38**	**كبيرة**
١٨-	**حماية المعاقين من خلال التشريعات في مجالات العمل والاستمرار فيه.**	**2.93**	**0.26**	**كبيرة**
١٩-	**المطالبة بتنفيذ الحقوق والتشريعات.**	**2.91**	**0.26**	**كبيرة**
٢٠-	**تكوين رأي مساند للتأثير على المجتمع للوصول لدعم أقوى لقضياهم.**	**2.68**	**0.49**	**كبيرة**

وبالتالي يتضح أهم معوقات تمكين الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم من حقوقهم المجتمعية، وكذا آليات تفعيل تمكينهم من حقوقهم المجتمعية، بناء على آراء السادة الخبراء من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في التربية وعلم النفس والتربية الخاصة، كذا المدراء والعاملين بمؤسسات المجتمع المدني حيث جاءت درجة الاستجابة (موافق)، وبالتالي يمكن وضع مقترحات آليات تفعيل الحقوق المجتمعية للأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم - فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان

مقترحات حول آليات تفعيل الحقوق المجتمعية للأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم - فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان:

ويتبلور ذلك فما يلى:

١-من خلال الإطار النظري للدراسة يتأكد أن كافة المواثيق الدولية التي صدرت عن المنظمات الدولية والمتعلقة بحقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل المعاق خاصة، وكذا كافة القوانين والتشريعات التى تؤكد ذلك، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الديني أو الجنسي، مع أهمية التواصل مع الفئات الأكثر
حرماناً وخاصة بين منخفضى الدخل والمهمشين .

٢- تعد الجمعيات الأهلية قوى مهمة في تولى قضايا المعاقين والمشاركة في تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة هم، و يتطلب ذلك تعاونًا وتنسيقًا فيما بينها و غيرها من

المؤسسات كافة ، فالتعاون القائم على الحوار والمشاركة يوفر إمكانيات إضافية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة بإمكانيات بسيطة.

٣- علاقة الجمعيات الأهلية العربية بالمؤسسات الإعلامية وغيره هزيلة. وهذا ما أكدته بعض الدراسات (بسام عبد الستار (٢٠٠٦)، **انتصار على (٢٠٠٨)، هند الحسينى (٢٠٠٧) الكبيسي (٢٠٠٦)، (صالح العساف، ٢٠١٠، ٢٦١).....الخ**

حيث أوضحت معالجة الصحافة عامة فى البلدان العربية لموضوعاتاحتياجات ذوى الاحتياجات الخاصة،ونادت بضرورة وضع سياسات الإعلامية تضمن تناول موضوعات ذوى الاحتياجات الخاصة بشكل متواصل، ودائم.

٣-ضعف أداء هذه الجمعيات وبنائها المؤسسي علاوةعلى إفتقارها للمعلومات والبيانات الحديثة المواكبة للتطور. ومن أجل تحقيق تغيير اجتماعي على المنظمات الأهلية يجب تحديد عملها، مع أهمية وجود قيادات واعية تستطيع التخطيط على المدى القريب والمستقبلى .

٤-ضرورة قيام الجمعيات الأهلية بالتكثيف الأعلامى بقضايا المعاقين لنشر الثقافة بحقوقهم وتبني مشكلاتهم ، وحمايتهم حتى تصبح قضيتهم يتفاعل معها الإعلامي كقضية مهمة إنسانيا ودولياً باعتبار المعاقجزء لا يتجزأ من المجتمع.

٥- يحتاج المعاق إلى إجراءات الوقاية والرعاية الخاصة للمعاق، نظرا للقصر والعجز البدنى بما في ذلك حماية قانونية مناسبة، حيث أهمية أولاً وجود القدوة الحسنة، والعدل بينه وبين أخوته، و حقه في الرحمة والعطف والحب والاعتدال في كل ذلك، والاعتماد على النفس، وتعويده مهارات البيع والشراء، ووجودأصدقاء من سنه (عبد الله علوان، ٢٠٠٧، ١٢٠)؛ وهذا يحتاج:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.
- الأهتمام بتنمية احترام ذوى الطفل وهويته الثقافية ولغته وقيمة الخاصة، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والحضارات المختلفة عن حضارته.
- الأهتمام بتنمية شخصيته الطفل وقدراته العقلية والبدنية لأقصى حد ممكن لها.
- تدريب المعاق وتهيئتها لحياة تمكنه من تحمل المسؤولية والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب
- تعزيز حق المعاق في المشاركة في كافة مجالات الحياة مع توفير فرص مناسبة للنشاط الثقافي والفني والتمتع بأنشطة أوقات الفراغ.
- حمايته من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يمكن أن يشكل خطرا عليه، أو أن يكون ضارا بصحته
- تدريب القائمين عل شؤنه تدريبا عصرياً يتمشى مع الرعاية الدولية والعالمية لهذه الفئة لتنمية مهاراتهم وقدراتهم.
- توفير برامج والدية تكفل لهم التعامل والرعاية السليمة لأبنائهم المعاقين
- دعم المجتمع المحلي لتخطيط وتنفيذ مشاريع منادة بحقوق الطفل المعاق عبر تدريب جمعياته ومؤسسات.
- توحيد الجهود والآليات بين القطاعين الحكومي والأهلي والربط بينهما .

- التعرف على التجارب محلية وتبادل الخبرات الناجحةحول أساليب التوعية بحقوق الطفل المعاق ورعايته.
- أهميةالتحاقهم بالتعليم لتأهيلهم والحد من الإعاقة.
- التعرف على العوائق والصعوبات التي تواجه الطفل المعاق عقلياً.
- التثقيف والدفاع على أن حق الطفل المعاق هو جزء لا يتجزأ من حقوق المجتمع.
- المناداة بتنفيذ الحقوق والمواثيق المحلية والدولية.
- العمل على تفعيل ممارسة المعاق لحقوقه بما يوفر له مستوى حياتى آمن و لائق بين باقى افراد مجتمعه.

بذلك تكون الدراسة قد أجابت عن السؤال الرئيسى لها وهو: **"كيف يمكن تفعيل حقوق الأطفال المعاقين عقلياً -القابلين للتعلم- فى ضوء مواثيق حقوق الإنسان".**

المراجع

المراجع العربية:

١. إبراهيم القريوتي، ناصر عثمان (٢٠١٤). **دليل تدريب وتعليم الأطفال المعاقين ذهنيا.** ط٢. عمان: دار يافا العلمية.

٢. أبو النجا محمد العمري (٢٠٠٧). حقوق الإنسان وتحسين نوعية الحياة للمعاقين حركيا. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

٣. أحمد اللقاني، علي الجمل (٢٠٠٣). **معجم مصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس**. ط٣. القاهرة: عالم الكتب.

٤. أحمد محمد السنهوري (٢٠٠٧). نموذج الممارسة العامة المتقدمة لضمان حقوق الأطفال في القرن الواحد والعشرين الميلادي. بحث منشور. **المؤتمر العلمي الثامن عشر**. كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم.

٥. ابن منظور (٢٠٠٠). لسان العرب، مج١. بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.

٦. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨). **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د-٣)**، ١٠ديسمبر.

٧. إلهام عبد الحميد (٢٠٠٨). **قضايا معاصرة في المناهج التعليمية**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات.

٨. أمل معوض الهجرسي (٢٠٠٥). **تربية الأطفال المعاقين عقلياً**. القاهرة: دار الفكر العربي.

٩. الأمم المتحدة (٢٠٠٧). **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري**. واشنطن: الأمم المتحدة.

١٠. انتصار محمد على (٢٠٠٨). دمج الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة بالتعليم الأساسي في مصر على ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. **بحث منشور في المؤسسة العربية للاستشارات وتنمية الموارد البشرية**. القاهرة.

١١. بدر الدين كمال عبده (٢٠٠٥). تفعيل ممارسة خدمة الجماعة في مدارس الدمج وعلاقته بتنسيق بعض جوانب السلوك التكيفي للتلاميذ المعاقين عقليا. **بحث منشور في المؤتمر العلمي الثامن عشر**. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة حلوان.

١٢. بسام عبد الستار (٢٠٠٦). معالجة الصحافة المصرية لموضوعات الأطفال ذوى الاحتياجات الخاصة - دراسة تحليلية لصحيفة الأهرام والوفد. **رسالة ماجيستير غير منشورة**. معهد الدراسات العليا للطفولة. جامعة عين شمس.

١٣. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان**، المنعقد في فينا من ١٤-٢٥ يونيو ١٩٩٣.

١٤. تهاني محمد عثمان السيد (٢٠٠٨). **الأنشطة التربوية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

١٥. حسام محمد حسن الأستمونى (٢٠٠٠). مدى فاعلية برنامج تدريبي على مهارات الاتصال في تنمية بعض العمليات نفسية الأساسية لدى المتخلفين عقليا القابلين للتعلم، **رسالة دكتوراه غير منشورة**. كلية التربية. جامعة طنطا.

١٦. حسن الشيخ، عبد الناصف شومان (٢٠٠٠). **الخدمة الاجتماعية الطبية وتأهيل المعوقين**. القاهرة: مطبعة حلب.

١٧. حسين عبد الحميد رشوان (٢٠٠٩). **الإعاقة والمعوقون**. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

١٨. سعيد حسن العزة (٢٠٠١). **الإعاقة العقلية**. عمان: الدار العلمية الدولية. ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

١٩. سماح عبد الفتاح مرزوق (٢٠١٠). **تكنولوجيا التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة**. ط٢. عمان: دار المسيرة.

٢٠. شاهين عبد الستار رسلان (٢٠٠٩). **سيكولوجية الإعاقات العقلية والحسية (التشخيص والعلاج)**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢١. صالح بن حمد العساف (٢٠١٠). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. ط٢. الرياض: مكتبة العبيكان.

٢٢. طلعت مصطفى السروجى (٢٠٠٤). **السياسة الاجتماعية في إطار المتغيرات الجديدة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

٢٣. عبد الباسط ميرغني (١٩٩٩). سيكولوجية تأهيل المعوقين، **بحث منشور في مجلة الطفولة والتنمية.** العدد السنوي. القاهرة. المجلس العربي للطفولة والتنمية.

٢٤. عبد الحافظ محمد سلامة (٢٠١٠). **تكنولوجيا التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة**. عمان: دار وائل للنشر.

٢٥. عبد السلام عبد الغفار، يوسف الشيخ (٢٠٠٥). **سيكولوجية الطفل غير العادي والتربية الخاصة**. القاهرة: دار النهضة العربية.

٢٦. عزيز داوود (٢٠٠٦). **الإعاقة من التأهيل إلى دمج، مقدمة حول التأهيل في المجتمع المحلى**. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٢٧. علي سعد جاب الله، وحيد السيد حافظ، وماهر شعبان (٢٠٠٩). **تعليم اللغة العربية لذوي الاحتياجات الخاصة بين النظرية والتطبيق**.

٢٨. فاطمة على الكبيسي (٢٠٠٦). دور منظمات المجتمع المدني في رعاية وحماية الطفل. **المؤتمر العلمي الثالث**، مركز رعاية وتنمية الطفولة. جامعة المنصورة. مارس.

٢٩. فيوليت فؤاد (٢٠١٠). **مدخل إلى التربية الخاصة**. القاهرة: الأنجلو المصرية.

٣٠. قحطان أحمد الظاهر (٢٠٠٥). **مدخل إلى التربية الخاصة**. عمان: دار وائل للنشر.

٣١. ليلى عبد الجواد (٢٠٠٢). تقويم الخدمات المقدمة للمرأة من واقع هذه الخدمات ومستقبلها. **بحث منشور في المؤتمر السنوي للخدمة الاجتماعية**. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

٣٢. المجلس العربي للطفولة والتنمية (٢٠١٢). **التقرير السنوي عن الإعاقة في الوطن العربي**. القاهرة.

٣٣. المجلس القومي للمرأة (٢٠٠٥). **تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك ١٩٨١-٢٠٠٤**. ط٢، القاهرة: المجلس القومي للمرأة.

٣٤. محمد سعد على فرج (٢٠٠٩). الدمج الاجتماعي للأطفال المعاقين عقليا - وعلاقته بالتوافق الاجتماعي من منظور خدمة الجماعة. **رسالة ماجيستير غير منشورة**. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم.

٣٥. محمد صالح الإمام (٢٠٠٧). البيئات الأفضل في عملية. **المجلة العربية لصعوبات التعلم**. العدد (٦). عمان.

٣٦. محمد صالح الإمام، فؤاد عيد الجوالدة (٢٠١٠). **الإعاقة العقلية ومهارات الحياة في ضوء نظرية العقل**. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٣٧. مدحت أبو النصر (٢٠٠٤). **طريقة العمل في مجال رعاية وتأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة**، القاهرة: مجموعة النيل العربية.

٣٨. مصطفى عبد السميع، جيهان كمال محمد (٢٠٠٦). **قضايا تربوية معاصرة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

٣٩. منى محمد السيد الحرون (٢٠٠٦). دراسة مقارنة لإعداد وتدريب معلمات رياض الأطفال لذوى الاحتياجات الخاصة في مصر وبعض الدول المتقدمة. **رسالة دكتوراه غير منشورة**. كلية التربية. جامعة المنصورة.

٤٠. هند حسن محمد الحسنى (٢٠٠٧). أساليب تقييم الأطفال ذوى الإعاقات العقلية في مراكز ومؤسسات التربية الخاصة في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. **رسالة ماجيستير غير منشورة**. معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.

٤١. يوسف محمد يوسف أحمد عيد (٢٠٠٦). الميول المهنية لدى عضو من ذوى الإعاقة العقلية البسيطة فئة القابلين للتعلم، **رسالة دكتوراه غير منشورة**. معهد الدراسات التربوية. جامعة القاهرة.

المراجع الأجنبية:

42. Eldik, T.(2005). Mental Health Problems of Dutch Youth With Hearing Loss as Shown on The Youth Self Report. American Annals of The Deaf. 150(1), 6-11

43. Heward, William L. Orlansky, Micheal D., (1988). Exceptional Children: An Introductory Survey of Special Education. Handicapped, Education, United State, PP.603-636.

44. NDCC (2004). National Dissertation Center for Children with Disabilities "Mental Retardation". Disability Fact Sheet, N.(8). HD.

45. Robert adams (2008). social work and powement. 3rd Ed., New York. Palgrave mac Millan.

46. World Health Organization, & The World Bank (2011). World report on disability. WHO Library Cataloguing-in-Publication Data.